واقع ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين

تقرير رصد صادر عن مجموعة محامون من أجل العدالة

2023/8/28

المحتويات

الصفحة

1. مقدمة .....

2. انتهاك الحق في تشكيل النقابات والعمل النقابي.....

2.1 اعتقال نقيب نقابة الموظفين العموميين ونائبه.....

2.2 طلب تأسيس نقابة موظفي القطاع العام.....

2.3 حراك طفح الكيل ضد الفساد.....

2.4 حراك المعلمين الموحد.....

2.5 حراك بكفي يا شركات الاتصالات.....

2.6 حراك الأشخاص ذوي الإعاقة.....

3 المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.....

3.1 التحرش الجنسي.....

4 انتهاك الحقوق الثقافية.....

4.1 الاعتداء على جمعية عشتار لتدريب وإنتاج المسرح.....

5 الحق في شروط عمل عادلة ومرضية.....

5.1 شركة اساد للتنمية الشبابية المساهمة الخصوصية المحدودة.....

5.2 مركز عصفور فلسطين الثقافي.....

5.3 شركة محامون من أجل العدالة.....

6 انتهاك الحق في مستوى معيشي كاف.....

7 خاتمة وتوصيات.....

1. مقدمة

1. تتقدم "مجموعة محامون من أجل العدالة" بهذا التقرير للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجيبة على بعض التساؤولات التي تتقاطع مع مجال عمل المجموعة الحقوقي الواردة في قائمة المسائل التي عرضتها اللجنة بعد تقديم دولة فلسطين تقريرها الأولي، لتقديم ما لدى المجموعة من معلومات حول حالات الانتهاك التي رصدتها المجموعة وتتابعها أمام الجهات القضائية، حيث تعمل المجموعة منذ تأسيسها في الدفاع عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة، وتوثق الانتهاكات التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون "الأجهزة الأمنية"، وتطال حقوق الأفراد والشركات والمؤسسات، في محاولة لتحسين وتعزيز الشفافية في هذا الصدد.

2. يعكس هذا التقرير واقع حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، ويسعى إلى تقييم مدى إحترام هذه الحقوق والتحديات التي تواجهها، إذ إن المتابع لحالة حقوق الإنسان في هذه المناطق يرى حجم الانتهاكات المتصاعدة، خاصة مع جمود الواقع السياسي، وعدم خوضِ أي انتخاباتٍ تشريعية أو رئاسية منذ 2006، وتعطيل المجلس التشريعي بقرارٍ رئاسي، وتنوع أساليب القمع الممنهجة التي تستخدمها سلطة الأمر الواقع في الضفة الغربية المحتلة، والتضيقات المستمرة المفروضة على قطاع غزة المحاصر، وهذه مؤشرات خطيرة تستدعي القيام بإجرءات فعلية على أرض الواقع، إذ أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من المدافعين عن حقوق الإنسان من نشطاء وحقوقين ومؤسسات ومنظمات محلية ودولية، والمتابعة المستمرة ومحاولات التصدي الدائمة للقمع والانتهاك الحاصل؛ إلا أن ما يحصل على أرض الواقع بحاجة إلى تدخل فعلي ومحاسبة ومساءلة حقيقية.

3. يغطي هذا التقرير الانتهاكات التي طالت الحق في تكوين النقابات والعمل النقابي، الحق في الإضراب، الحق في المساواة بين المرأة والرجل، الحقوق الثقافية، الحق في شروط عمل عادلة ومرضية، والحق في مستوى معيشي كافٍ، من خلال عرض بعض حالات الانتهاك التي تتابعها المجموعة.

2. انتهاك الحق في العمل النقابي

4. يفتقر القطاع النقابي في فلسطين لقاعدة قانونية تنظمه، وذلك لعدم وجود قانون فلسطيني ينظم العمل النقابي، وهناك حالة من الإرباك تعيشها المنظمات النقابية نتيجة لذلك، إذ إن قانون العمل الفلسطيني الصادر عام 2000، قد ألغى القانون الأردني الذي كان يمثل الإطار القانوني العام للعمل النقابي، دون أن يجري العمل على وضع إطار قانوني بديل حتى يومنا هذا.

5. إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني كفل الحق في العمل النقابي، وتشكيل النقابات، ونص عليه في المواد (25 و26) منه، وهو بذلك حقاً دستورياً مكفولاً لا يجوز المساس به، وتطبيقاً لما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني تتم ممارسة هذا الحق وتشكيل النقابات والعمل بها، وبناءً عليه تم تأسيس نقابة الموظفين العموميين، إلا أنه وفي العام 2014 أصدر مجلس الوزراء القرار الوزاري رقم (17/24/50/م.و/ر.ح)، وكما جاء فيه "باعتبار نقابة العاملين في الوظيفة العمومية جسماً غير قانوني، ولا وجود لها من الناحية القانونية". كما أصدر الرئيس "محمود عباس" بياناً رئاسياً قرر فيه حل نقابة الموظفين العموميين، مستنداً إلى بيان رئاسي سابق صادر عام 2012، حول عدم قانونية تنظيم النقابة، على الرغم من أن النقابة استمرت بعملها وتعاملت مع الجهات الحكومية وغير الحكومية وكانت الحكومة تتعاطى مع مطالبها دون التمسك بشرعيتها من عدمه، ولأسباب غير معلنة ومبهمة إنقلبت الأوضاع ضد النقابة، وبدأ التذرع بعدم قانونية تنظيمها وترخصيها، في محاولة لمحاربتها والوقوف ضد ما تسعى النقابة لتحقيقه في سبيل دفاعها عن حقوق الموظفين، وبعد

حل النقابة صدر في ذات العام أمر توقيف بحق نقيب نقابة الموظفين العموميين "بسام زكارنة" ونائبه "معين عنساوي"، وما تلاه من حل مجلس القضاء الأعلى وإعادة تشكيله بقرار رئاسي في ظل غياب المجلس التشريعي، وما تعرض له أيضاً اتحاد المعلمين كذلك بعد تعين أمين عام جديد للإتحاد بعيداً عن صندوق الإقتراع، وهو ما يخالف أنظمة الاتحاد الداخلية التي تنص بشكل صريح على أن الاقتراع هو السبيل لتعين الأمين العام في الاتحاد، وما نتج عنه من إضرابات وتظاهرات نظمها حراك المعلمين للمطالبة بحقوقهم الوظيفية وحقهم في العيش بكرامة.

6. كما أن المراقب للوضع الجماهيري في فلسطين على مدار السنوات الأخيرة الماضية، يرى الانتشار الواسع لما يعرف بالحراكات المجتمعية التي تهدف إلى محاربة الفساد والمطالبة بالحقوق، ومن تلك الحراكات التي تابعتها مجموعة محامون من أجل العدالة، حراك المعلمين، حراك بكفي يا شركات الاتصالات، وحراك الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها.

1.2 اعتقال نقيب نقابة الموظفين العموميين ونائبه

7. بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، قام جهاز الشرطة في مدينة رام الله باستدعاء نقيب الموظفين العموميين "بسام زكارنة" ونائبه "معين عنساوي"، وتوقيفهما، ثم عرضهم على النيابة العامة التي شرعت في التحقيق معهما بتهم تتعلق في التهاون في واجبات الوظيفة وتشكيل جمعية غير مرخصة والتحريض على الإضراب، وعلى الرغم من تعرض النقيب "زكارنة" لوعكة صحية نقل على إثرها للمستشفى موقوفاً، تمت إحالة الملف للمحكمة لم يتمكن من حضوها النقيب "زكارنة" لوجوده في المستشفى، وتم تمديد توقيفهما 15 يوم بطلب من النيابة العامة، مع عدم وجود أسباب جدية للاحتجاز، علماً أن قرار الاحتجاز هو قراراً استثنائي بحاجه لوجود أسباب جدية للاحتجاز. وفي يوم المحاكمة قام أعضاء النقابة بالاعتصام أمام المحكمة في رام الله احتجاجاً على توقيف النقيب ونائبه، وقام جهاز الأمن الوقائي باعتقال عدداً من الأعضاء أثناء الوقفة الاحتجاجية.

2.2 طلب تأسيس نقابة موظفي القطاع العام

8. بتاريخ 16 أيار/ مايو 2023، تقدمت اللجنة التأسيسة لنقابة موظفي القطاع العام المكونه من مجموعة من الموظفين العموميين، بطلب إلى وزارة العمل من أجل تسجيل النقابة، لتقوم وزارة العمل بعد مضي شهرين على تقديم الطلب، وتحديداً بتاريخ 13 أيلول/ يوليو 2023، بالرد على طلب اللجنة بالرفض دون توضيح الأسباب الموجبة لذلك وبأسلوب مبهم وغير واضح، حيث جاء في كتابهم "نود الإشارة إلى وجود العديد من الإشكاليات الإدارية والقانونية في ملفكم المودع لدينا، وبعد الإطلاع على القرارات المتخذة بالخصوص من جهات قانونية وسيادية، نأمل منكم حل هذه الإشكاليات حتى يتسنى لنا إعادة النظر في الطلب". لتقوم اللجنة بمخاطبة الوزارة مرات عدة تطلب توضيح الأسباب التي أدت لرفض الطلب لتلافيها وتعديلها حسب المقتضى المطلوب، إلا أن الوزارة أجابت بالرفض مرة أخرى وباستخدام ذات الأسلوب المبهم. وفي شهر آب/ أغسطس 2023، دعت اللجنة للمشاركة في تظاهرة في مدينة رام الله تنديداً برفض طلب تأسيس النقابة والمطالبة بالحق في ممارسة العمل النقابي، وعلى إثر ذلك قامت المؤسسات الحكومية كافة بناءً على تعليمات مجلس الوزراء، بإرسال تعميمات داخلية لموظفيها "بعدم المشاركة في التظاهرة أو المغادرة من العمل لأي سبب كان رسمي أو غير رسمي في يوم التظاهرة، والتأكيد على أن أي موظف يخالف التعليمات ويشارك في التظاهرة سوف يتعرض للفصل من الوظيفة".

3.2 حراك طفح الكيل ضد الفساد

9. هو مجموعة من حراكات فعلية يضم حراك بكفي يا شركات الاتصالات، حراك ضد الفساد، حراك العمال، والحراك الفلسطيني الموحد، وغيرها، بدأ بتاريخ 2020/7/19، الفكرة منه أن تنزل كافة الحراكات والنشطاء إلى الشارع للمطالبة بمحاربة الفساد والمحسوبية، وتم تنظيم وقفة لهذا الحراك على المنارة في مدينة رام الله، وقبل وصول المشاركين في الحراك إلى الموقع تم اعتقال 17 فرداً منهم من الشارع، وبقي 10 منهم رهن الاعتقال لمدة 10 أيام. خاضوا خلالها الإضراب عن الطعام، نقل على إثرها الناشط (ج،ع) إلى المستشفى وأمضى طوال فترة الاعتقال في المستشفى ليتم الإفراج عنه من المستشفى لاحقاً.

10. على الرغم من أنه في اليوم السابق للوقفة دعت السلطة إلى تجمهر في الأغوار شارك فيه اللآف من المواطنين، وفي ذات يوم وقفة الحراك كان هناك وقفة في ساعات سابقة لمؤسسات المتجمع المدني لم يتم منعها، ومع ذلك تم توجيه تهمة اختراق تعليمات كورونا مستغلين جائحة الكورونا لقمع الحراك ومنعه من التجمهر والجدير بالذكر أن كافة التهم التي وجهت للموقوفين انتهت بالبراءة.

4.2 حراك المعلمين الموحد

11. تواصل أجهزة السلطة التنفيذية ممارساتها القمعية التي تستهدف العمل النقابي في الضفة الغربية في مخالفة صريحة لما نص عليه القانون الاساسي الفلسطيني، الذي أقّر حماية دستورية لهذا الحق تضمن عدم المساس به، إلا أن ذلك لم يوفر حماية فعلية وحقيقية لحراك المعلمين الموحد، الذي انطلق للعمل في الضفة الغربية للمطالبة بصيانة واحترام حقوق المعلمين، وتشير المجموعة ايضاً إلى أن جهداً بُذل من قبل السلطة التنفيذية من أجل إعاقة تشكيل نقابة تضم جمهور المعلمين، بادر لتشيكلها مجموعة من المعلمين بعد استيفاء كافة الشروط القانونية اللازمة لتشيكل نقابة مستقلة في العام 2016، بعد تعين أميناً عاماً لاتحاد المعلمين دون إجراء انتخابات، إذ أن وزارة العمل امتنعت عن تسهيل الحصول على الترخيص اللازم بهدف عرقلة تشكيل النقابة، وأعقب ذلك إحالة بعض المعلمين إلى التقاعد المبكر لقطع الطريق أمام تشكيل نقابة معلمين منتخبة.

12. ونتيجة إلى ما آلت إليه الأمور، بادر حراك المعلمين الموحد لتبني وقيادة مطالب المعلمين، وأصبح له تأثير واضح في صفوف المعلمين، وتحاول السلطة التنفيذية اجهاضه سيمّا بعد الإضراب الأخير في الربع الأول من هذا العام، حيث شنت أجهزة السلطة التنفيذية حملة استدعاءات، واعتقالات محدودة في صفوف بعض المعلمين، بالإضافة لحملة تنقلات تعسفية قامت بها وزارة التربية والتعليم طالت المئات من المعلمين وخصومات مالية عقابية شملت الكثيرين، وإحالة العديد منهم للتقاعد المبكر، بهدف محاصرة أي مجهود نقابي سيّما مع بداية إنطلاق العام الدراسي الجديد، في الوقت الذي دعا فيه الحراك المذكور لخطوات تصعيدية احتجاجاً على عدم إلتزام الحكومة بمخرجات الاتفاقات السابقة التي تم التوصل لها مع الحراك.

5.2 حراك بكفي يا شركات الاتصالات

13. بتاريخ 1 آذار/ مارس2017، تم إنشاء صفحة على Facebook بإسم "بكفي يا شركات الاتصالات، تفاعل معها الناس بشكل كبير جداً، كان الهدف منها الضغط على شركات الاتصالات والحكومة من أجل وقف عمليات الغش التي تقوم بها الشركات في أسعار الخدمات. ونظم القائمين على الحراك العديد من النشاطات تهدف إلى إيصال رسالة الحراك ومنها أن قاموا بتنظيم وقفة أسبوعية على دوار المنارة في مدينة رام الله على مدار ثلاثة سنوات إلا أن السلطة لم تلتفت لمطالبها على الإطلاق، هذا الحراك يضم 600 ألف

عضواً على الصفحة الرسمية على Facebook، ومع ذلك تمكنت شركة الاتصالات من إغلاق الصفحة من خلال شركة Facebook.

14. وتجدر الإشارة إلى الخط "131" المخصص لتقديم الشكاوى من المواطنين لوزارة الاتصالات حول أي إشكالات تواجههم مع شركات الاتصالات، وعلى الرغم من تقديم العديد من الشكاوى عبر هذا الخط ومعظمها على ذات الأسباب إلا أن الوزارة لم تحرك ساكن. وتم تقدم ثلاثة شكاوى على شركات الاتصالات من قبل القائمين على الحراك، إلا أن النيابة العامة قامت بحفظ الشكاوى الثلاث، وإن أي من الطلبات المقدمة إلى النيابة العامة لم تثمر بشيء، والسبب هو تلقي تعليمات من جهات عليا في السلطة بإغلاقها وحفظها.

15. كما أفاد منسق الحراك (ج.ع) للمجموعة أنه تعرض للاعتقال لأول مرة بسبب الاتصالات، وتم استدعاءه هاتفياً من قبل النائب العام "د. أحمد براك" في حينها، وتمت إحالته للتحقيق وتوقيفه لمدة 4 أيام، ومن ثم أحيل إلى المحكمة، ومنذ العام 2018 تستمر محاكته دون حضور الطرف المشتكي ودون وجود أي بينات أو إثباتات على أحقية الشكوى، ومازال حتى تاريخه يحضر جلسات المحكمة دون أي نتيجة. وأضاف (ج.ع) "أن هذه الشكوى كيديه الهدف منها إسكات الحراك وعرقلة عمله".

16. كما تعرض (ج.ع) لتشويه السمعة والتحريض ضده واتهامه بالعمالة عبر وسائل الإعلام، والإدعاء بأنه يعمل لدى شركة سلكوم، كما منعوا وسائل الإعلام من تبني الحراك أو الحديث عنه وتخلوا عن دورهم الإعلامي بسبب ضغط شركات الاتصالات، هذا ما تسبب له بمواجهة مع الحكومة، مع العلم أن له إبن كان موظف في الجمارك الفلسطينية على عقد لمدة 3 سنوات وكونه على عقد وليس لديه أمان وظيفي/ تم إنهاء عقده على الفور دون أي مبرر قانوني أو سابق إنذار.

17. وتتابع المجموعة قضيتين أساسيات مقامات ضد منسق الحراك تُنظر أمام المحاكم، بسبب شركات الاتصالات؛ الملف الأول: تهمة الإضرار بالاقتصاد الوطني وتشجيع شركات أجنبية ضد الشركات الوطنية، 2018. والملف الثاني: تهمة التشهير بشركات الاتصالات وإغلاق محلات تابعه لهم وتخريبها، والمطالبة بتعويض مالي بقيمة 10 مليون دينار أردني، بالإضافية إلى نشطاء آخرين من القائمين على الحراك.

6.2 حراك الأشخاص ذوي الإعاقة

18. في العام 2018 انطلق حراك الأشخاص ذوي الإعاقة للمطالبة بحقوقهم الأساسية، وخاض إعتصاماً مفتوحاً أمام المجلس التشريعي في رام الله، مطالبين بحقهم في وجود جسم حقيقي يعمل على تمثيلهم أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية، وأسفر هذا الاعتصام عن توقيع اتفاق مع الحكومة الفلسطينية يضم مطالب الحراك، إلا أن الحكومة الفسطينية لم تلتزم بتنفيذ الاتفاق.

19. ومع انتشار جائحة كورونا في العام 2020، وما كشفته من إهمال وتقصير بحق قطاع ذوي الإعاقة مع عدم أخذهم بعين الاعتبار في الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها آنذاك، ليقرر الحراك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، استئناف خطواته التي أُحبطت عام 2018، والاعتصام مرة أخرى أمام المجلس التشريعي مركزين في مطالبهم على مطلب واحد أساسي وهو "التأمين الصحي الشامل"، حيث أن الأفراد ذوو الإعاقة لا يملكون تأميناً صحياً شاملاً، وعلى الرغم مما نص عليه قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، إلا أنه لا يوجد تطبيق فعلي لأحكامه على أرض الواقع، إذ أن نظام التأمين الصحي الحكومي المقر سنة 2004، لم ينص بشكل واضح على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع خدماته الصحية، كما أنه قصر الخدمات الطبية على من لديه نسبة إعاقة

60% فأكثر، ولا تشمل الخدمات الصحية ذات التكلفة العالية والتي يحتاجها فعلاً ذوي الإعاقة بل تكون على نفقتهم وذويهم، ومن ليس لديه القدرة المادية لا يمكنه الحصول على تلك الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين في العام 2021 قد بلغت نحو 2% من مجمل السكان، بواقع 2% في الضفة الغربية، و3% في قطاع غزة.

20. ترى "مجموعة محامون من أجل العدالة" أن احترام الحق في العمل النقابي لا يمكن أن يتحقق دون إقرار قانون ينظم العمل النقابي في فلسطين، سيمّا وأن هذا الحق يعتبر من الحقوق الدستورية الأساسية التي تناولها القانون الأساسي الفلسطيني بشكل مستقل، باعتبار هذا الحق هو الضمانة الأساسية لتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة واللائقة، وترى المجموعة في سلوك دولة فلسطين في الامتناع عن إصدار قانون ينظم العمل النقابي من جانب، وفي قمع العمل النقابي من جانب آخر، هدف تسعى من خلاله دولة فلسطين للسيطرة على كافة المؤسسات والمنظمات الشعبية لقطع الطريقة أمام أي نقد مشروع، وإعفاء الحكومة من مسؤوليتها التي تقع على عاتقها، الأمر الذي يوجب على القيادة الفلسطينية العمل بشكل فوري على دعوة المؤسسات والمنظمات الحقوقية والاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل، وكافة القطاعات ذات الصلة، من أجل دراسة وصياغة مقترحات تضمن وضع صيغة أولية لقانون ينظم العمل النقابي في فلسطين.

3. الحق في المساواة بين الرجل والمرأة

21. تواجه النساء في فلسطين تحديات كبيرة تؤثر على حقهن في المساواة بين الجنسين. بالرغم من التشريعات التي تكفل المساواة، إلا أن هناك عوامل عديدة تؤثر على تحقيقها بشكل كامل، وعلى رأس تلك الانتهاكات والتحديات التي تواجه النساء والفتيات في فلسطين هو "التحرش الجنسي"، حيث تم رصد عدد كبير من حالات التحرش خلال العامين الماضيين في فلسطين، منها حالات تحرش طالت موظفات في القطاع العام تعرضن للفصل من الوظيفة بسبب تقديم شكاوى على المعتدين. نستعرض فيما يلي حاله منها:

3.1 التحرش الجنسي

22. تابعت "مجموعة محامون من أجل العدالة" قضية في غاية الأهمية وقعت خلال العام 2023 وهي قضية السيدة (م.ع) البالغة من العمر 45 عاماً، وتعمل صحافية، حيث أنه وبتاريخ 2 آذار/ مارس 2023، تعرضت المذكورة لحادث سير ذاتي في بيت ساحور وتم نقلها إلى مستشفى اليمامة في بيت لحم، ولم يكن برفقتها، وقام الأطباء في قسم الطوارئ بفحصها ثم تحويلها إلى قسم الأشعة لأخذ صور للأماكن المتضررة من جسدها أثناء وجودها داخل غرفة الأشعة قام فني الأشعة (م. د) بنزع الجزء العلوي من ملابسها بحجة أنه يقوم بعمله لأخذ صور الأشعة، إلا أنه أقدم على التحرش بها جسدياً ما دفعها للخروج مسرعه من غرفة الأشعة وهي تصرخ بأنها تعرضت للتحرش، في تلك الأثناء حضر موظف الأمن وحاول إسكاتها، ثم جاء مدير المستشفى وأخبرته المذكورة بما حصل معها وطلبت حضور الشرطة إلى المستشفى ولكن المدير رفض استدعاء الشرطة وأخبرها أنها قد تكون مخطئة في تقييم الأمور، إلا أن الشرطة حضرت للمستشفى من أجل حادث السير وأخذت إفادة المذكورة، وفي تلك الأثناء حضر قريب لها للمستشفى وعلم بما حدث معها، وأخبره مدير المستشفى أنه سوف يتحقق من الأمر ويتواصل معهم خلال ثلاثة أيام، لتغادر المذكورة المستشفى بانتظار اتصالاً هاتفياً من المدير، إلا أنه مضى عشرة أيام على الحادث ولم يتواصل معها أحد، فقررت المذكورة عدم الصمت والمطالبة محاسبة المدعو (م. د)، ولذلك قامت بالتواصل مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في بيت لحم، وذهبت إلى المركز وأخبرتهم بما تعرضت له، ثم توجهت وبرفقتها محامية من المركز إلى النيابة العامة لتقديم شكوى ضد فني الأشعة، خلال حديثها مع وكيلة النيابة سألتها ما إذا كان معها موافقة ولي أمر لتقديم الشكوى؟ وأجابتها المذكورة (م. ع) "إنني أبلغ من العمر 45 سنة ولست بحاجة لولي أمر لتقديم شكوى تحرش!".

23. وتضيف (م. ع) أنها تقدمت بالشكوى وكانت مختصرة جداً ثم أخبرتها وكيلة النيابة أنهم سوف يتواصلون معها بعد معرفتهم لإسم فني الأشعة الكامل كون أن المذكورة لم تكن على علم بإسمه الكامل، إلا أن النيابة لم تتواصل معها، وبعد خمسة أيام توجهت المذكورة للنيابة العامة لتقديم شكوى ضد المستشفى إلا أن وكيلة النيابة هذه المرة كانت محتدة جداً بحسب ما تقول (م. ع) وكان تعاملها مختلف بين المرة الأولى التي ذهبت بها برفقة محامية مركز المرأة، وبين المره الثاني عندما ذهب وحدها، إذ لم تسمح لها وكيلة النيابة بتقديم الشكوى ضد المستشفى.

24. تم استدعاء إبن المشتكية وهو شاب في مقتبل العمر يدرس الطب، ومع العلم أنه لم يكن حاضر في بداية الحادثة، قامت النيابة بسؤاله عن والدته بطريقه مهينة وليس لها أي علاقة بالحادثة، في محاولة للتشكيك بأهليتها وكفاءتها العقلية والنفسية، ثم قررت وكيلة النيابة، تحويل المشتكية (م. ع) إلى طبيب نفسي مدعية أنها تريد معرفة مدى تأثير الصدمة على المشتكية، وطلب الطبيب النفسي إجراء بعض الفحوصات للسلامة الذهنية والعقلية وفحص للصدمات.

25. قامت وزارة الصحة بتشكيل لجنة للتحقيق في الشكوى المقدمة، وبتاريخ 27 آذار/ مارس 2023، تم عقد اللجنة في المشتسفى والتحقيق مع فني الأشعة ومراجعة كاميرات المراقبة، لتصدر اللجنة بعد ذلك تقريرها، وجاء فيه أن الإدعاء غير صحيح وذلك لأنه وبعد مراجعة كاميرات المراقبة لم يبدو أي علامات توتر على فني الأشعة وقت وقوع الحادثه، دون الأخذ بعين الإعتبار لأي من أقول المشتكية. وبناءً عليه، قررت اللجنة أنه لا يوجد أي عمل مخالف للقانون أو النظام العام والآداب العامة.

26. بالإضافة إلى تلقي المذكورة لتهديدات من المستشفى لإجبارها على التنازل عن الشكوى. جميع تلك الأحداث دفعت (م. ع) إلى الخروج للإعلام والحديث عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول حادثة التحرش التي تعرضت لها لتتحول القضية لاحقاً لقضية رأي عام، ونتيجة لذك قامت وزارة الصحة بإصدار تقرير طبي تقول فيه "أن السيدة (م. ع) تعاني من اضطراب الشخصية السيكوباتية وتميل للعدائية والسذاجة وتبين سلوك سلبي لتفرغ نزعات عدائية اتجاه رموز السلطة كالحكومة والأسرة والمجتمع!!".

27. إن ما تعرضت له السيدة (م. ع) من هجوم ومحاربة وصلت لحد إتهامها بالجنون، كل هذا بسبب رفضها للتحرش الجنسي ومطالبتها بمحاسبة المعتدي، هو مؤشر خطير يطال جميع النساء والفتيات في فلسطين، إذ أن قضية (م. ع) ليست الوحيدة بل هناك العديد من الفتيات اللواتي يتعرض للتحرش سواء في أماكن العمل أو داخل الأسرة وغيرها، ويمتنعن عن الحديث خوفاً من نظرة المجتمع وعدم الثقة بالقانون والقضاء.

4. انتهاك الحقوق الثقافية

28. منذ بدء مجموعة محامون من أجل العدالة في ممارسة عملها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، رصدت العديد من الانتهاكات التي طالت وتطال الحقوق الثقافية، وعلى رأسها الاعتداءات الواقعة على المؤسسات والجمعيات التي تم تأسيسها لغايات ممارسة الأعمال والأنشطة الفنية والثقافية، وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن وتيرة الانتهاكات ما تزال في تصاعد مستمر وممنهج. وتنوعت الانتهاكات بين الاعتداءات المعنوية؛ باستخدام أساليب التشهير والتحريض والتشويه ضد تلك المؤسسات والجمعيات والقائمين عليها، والاعتداءات المادية؛ مثل مصادرة المقتنيات، التحطيم، والإغلاق، وكذلك الاعتداء بالضرب على الأشخاص العاملين بها والقائمين عليها واعتقالهم. ومن الحالات التي تابعتها المجموعة منذ العام 2022، الاعتداء الذي تعرضت له جمعية عشتار لتدريب وإنتاج المسرح:

4.1 الاعتداء على جمعية عشتار لتدريب وإنتاج المسرح

29. بتاريخ 8 تموز/ يوليو 2022، قامت الجمعية بالتعاون مع بلدية رام اللة، بتنظيم تظاهرة فنية تفاعلية تبدأ أمام المحكمة العثمانية وصولاً إلى بلدية رام الله، احتفالاً بنهاية مهرجان عشتار الدولي لمسرح الشباب، وتزامناً مع وقفة وعيد الأضحى المبارك، ولتلك الغاية قاموا بتجهيز دُماً وأشكالاً تعبيرية، ومن بينها دمية كبيرة الحجم على شكل وجه عليها عدة ألوان تعبيراً عن الفرح.

30. انتشرت إشاعة حول الفعالية مفادها أن الدمية الكبيرة ترمز للمثلية الجنسية ما دفع عدداً من الشباب لمهاجمة المسيرة والاعتداء بالضرب على المشاركين من فلسطينين وأجانب من بينهم أطفال وكبار في السن، بالرغم من وجود الشرطة في المكان إلا أنهم لم يقوموا بدورهم لردع الهجوم ووقف الاعتداء إنما أخذوا دور المتفرج بحسب ما أفاد به عدد من المتضررين من الاعتداء. تم تقديم شكوى لدى النيابة العامة من خمسة أشخاص ممن تعرضوا للهجوم والضرب، وجرى إحالتها لمحكمة صلح رام الله، ومما جاء في إفادات المشتكين: "أنهم قاموا بالتنسيق مع بلدية رام الله كونها شريك لهم في المهرجان، وبالتنسيق مع الشرطة حتى يتواجدوا في المكان ويسيروا أمامهم، إلا أن الشرطة لم تحضر برغم من تأكيدهم إجارة المسيرة قبل ساعة من الحدث، وفي تلك الأثناء حضر ما يقارب 30 شاب يحملون طوب وعصي وأسواط وبدأوا بالتهجم على المشاركين وضربهم بوحشية واتهامهم أنهم مثليين ويرجون للمثلية وتم نقل أحدهم إلى المستشفى بسبب إصابة بليغة في الرأس، وغيرها العديد من الإصابات التي طالت الأطفال والكبار في السن المشاركين، ومع نشوب العراك هربت مجموعة منهم إلى مبنى بلدية رام الله، وهنا تم الاعتداء عليهم ومهاجمتهم للمرة ثانية، وفي تلك الأثناء وصلت الشرطة للمكان، ومع ذلك بقي الهجوم مستمر وأن الشرطة لم تقم بحمايتهم ولم توقف الاعتداء". وما تزال مجموعة محامون من أجل العدالة تتابع مجريات المحاكمة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

31. وفي حديث لأحد الشبان المعتدين أفاد بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من أحد أفراد الشرطة أخبره أن المسيرة تشجع على المثلية ودفعه لمهاجمة المشاركين، ما يعني أن الشرطة لم تكتف بعدم القايم بدورها بحماية المسيرة بل وقاموا بدور سلبي ضدها من خلال التحريض عليها.

32. ترى "مجموعة محامون من أجل العدالة" أن الاعتداء على مسيرة مسرح عشتار هو انتهاك صارخ للحقوق الثقافية التي كفلتها المواثيق الدولية، وعدم قيام الشرطة الفلسطينية بدورها في توفير الحماية للمشاركين بل وقيامها بالتحريض ضدهم، هو انتهاك جسيم للقانون يستوجب العقاب، ويجب على دولة فلسطين وفاءً لالتزامها الدولي في حماية حقوق الإنسان وضمان ممارسة الأنشطة الثقافية بحرية، أن تقوم بدورها في فتح تحقيق جدي وحقيقي من أجل الوقوف على تفاصيل الواقعة والمساءلة والمحاسبة للمسؤولين عنها من أفراد الشرطة.

5 الحق في شروط عمل عادلة ومرضية

33. يعيش الشعب الفلسطيني منذ عقود تحت الإحتلال الإسرائيلي الغاشم، ويقاسي الويلات من الإغلاقات والحصار الاقتصادي والتضيقات التي يمارسها الاحتلال بشكل يومي، وعلى الرغم من ذلك ما زال الشعب الفلسطيني صامداً في مواجهة الاحتلال ويسعى جاهداً للبناء والتطوير، رغماً عن كل الدمار الذي يحدثه الاحتلال.

34. وكل هذا يضع على كاهل دولة فلسطين وقيادتها حملاً كبيراً في تقوية صمود شعبها، إلا أن ما يراه المراقب للوضع في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من كل الجهود الكثيرة المبذولة من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان من نشطاء أو مؤسسات حقوقية ومرد ذلك التدهود يعود إلى الأساليب القمعية التي تستخدمها أجهزة إنفاذ القانون التابعة لدولة فلسطين والتي تطال حق الأفراد في شروط عمل عادلة ومرضية الذي كفله العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على في المادة (7) منه، من خلال استهداف بعض الشركات الربحية التي تعمل في فلسطين والمسجلة لدى مراقب الشركات وما تتعرض له تلك الشركات من تشويه وتحريض ضدها وضد أصحابها باستخدام خطابات الكراهية ونشر الشائعات حولها وتصل في الكثير من الحالات للإغلاق بالحديد والشمع الأحمر على يد قوات الأجهزة الأمنية ودون وجود أي مسوغ أو مبرر قانوني يبيح هذا السلوك، وعلى الرغم من مساعي أصحاب الشركات من أجل إعادة فتح شركاتهم وممارسة عملهم وبتقديم استدعاءات لدى النيابة العامة إلا أنها لا تأتي بأي نتيجة ومعظم الردود تكون بذات الحجج مثل مخالفة القانون أو ممارسة عمل غير مشروع وغيرها من الردود المبهمة دون توضيح ماهية المخالفة أو العمل المرتكب الذي أدى لإغلاق الشركة، مع العلم أن جميع تلك الشركات التي تتابعها المجموعة وتعرضت للإغلاق تعمل في إطار مجتمعي ثقافي، وهذا مسجل من ضمن غاياتها لدى مراقب الشركات، ما يعني تمادي الأجهزة الأمنية التي تعد اليد المنفذة للسلطة التنفيذية وقياداتها لتضرب القوانين والمعاهدات الدولية التي تنص على حماية حقوق الإنسان وتطالب باحترامها وبصونها عرض الحائط!

إذ إن إغلاق المراكز أو الشركات ومنعها من ممارسة عملها لا يؤثر فقط على أصحابها وإنما يؤدي إلى قطع مصدر رزق العديد من العاملين بها وزيادة نسبة البطالة وحرمان العمال من كسب رزقهم وزق أسرهم التي يعيلونها واللازم للعيش بكرامة. **ومن حالات الانتهاك للحق في شروط عمل عادلة ومرضية وتتابعها المجموعة، ما يلي:**

5.1 شركة اساد للتنمية الشبابية المساهمة الخصوصية المحدودة

35. شركة أساد للتنمية الشبابية هي شركة فلسطينية مسجلة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني تحت الرقم (562762955) وهي مرخصة حسب الأصول والقانون وتقدم تقاريرها المالية والإدارية مطلع كل عام لمراقب الشركات الفلسطيني، والغاية من تأسيس الشركة هو تقديم خدمات تعليمية ثقافية للشباب والأطفال في قريبة بيت كاحل.

36. بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، قمت قوة أمنية تابعة لجهاز المخابرات العامة بمداهمة مقر الشركة في بيت كاحل التابعة لمحافظة الخليل، وقامت بمصادرة كافة موجودات الشركة بحجة وجود قرار من عطوفة النائب العام دون إبداء أي مبررات أو أسباب تذكر للقرار، حيث أن الشركة تضررت نتيجة للمصادرة ولحقها خسائر مالية كثيرة، كما أن القوة الأمنية أثناء مصادرتهم لموجودات الشركة لم تراعي ماهيتها ما أدى إلى تلف العديد منها بما فيها أجهزة حاسوب تستخدم في الدورات التعليمية التي تقدمها الشركة.

37. تقدمت "مجموعة محامون من أجل العدالة" بطلب استدعاء إلى النائب العام للمطالبة بإلغاء قرار الإغلاق واسترداد ممتلكات الشركة التي تمت مصادرتها، كما تقدمت المجموعة بدعوى لدى المحكمة الإدارية للطعن في قرار الإغلاق، وردت النيابة العامة بلائحة جوابية جاء فيها أن الشركة المذكورة ارتكبت مخالة للنظام العام دون تحديد ماهية المخالفة والفعل الذي أدى للإغلاق، مع العلم أنه لا يوجد أي قرار رسمي مكتوب بالإغلاق.

5.2 مركز عصفور فلسطين الثقافي

38. بتاريخ 1 أيار/ مايو 2023 قامت قوة من الأجهزة الأمنية المشتركة باقتحام مركز عصفور فلسطين الثقافي في مدينة قلقيلية، وقالت "د. زهرة خدرج" مديرة المركز، "إن قوة مكوّنة من سبعة عشر مركبة أمن أغلقت مداخل الشوارع المؤدية إلى مركز عصفور، قبل أن تقوم باقتحامه وتفتيشه ومصادر مقتنياته، ومن ثم إغلاق البوابة الخارجية بقضبان معدنيّة"، وحجة الإغلاق هي ممارسة عمل غير قانوني دون تحديد ما هو العمل ودون وجود أي أوراق مكتوبة تفيد ذلك أو تقرر الإغلاق، وأشارت خدرج، إلى أن إغلاق أجهزة الأمن لمركزها الثقافي جاء امتداداً لسلسلة مضايقات وملاحقات تعرّض لها منذ افتتاحه منتصف العام الماضي. وتابعت أنه وبعد ثلاثة أسابيع فقط من

افتتاح المركز، تم استدعائها من قبل جهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة ثلاثة مرات، وإخضاعها للتحقيق حول نشاطات المركز وأهدافه، كما أنها تعرضت لإطلاق النار على منزلها في قلقيلية وحملة تحريض وتشويه ضدها.

39. علماً أن مركز عصفور فلسطين مُسجل ومرخّص رسمياً لدى وزارة الاقتصاد كمركز ثقافي، كون بعض النشاطات التي ينظمها مدفوعة، وبيّنت أنه مهتم بإحياء مناسبات وطنية ودينية، وتنظيم نشاطات أطفال ومخيمات صيفية" وقالت خدرج "أنها تتعرض لحملة تشويه وتحريض كبيرة من قبل أجهزة السلطة التي استدعت عددًا من العاملين في المركز وحققت معهم، إضافة إلى ممارسة ضغوط كبيرة على ضيوف المركز ودفعهم للاعتذار عن تقديم محاضرات وحضور لقاءات"، وذكرت أن "النائب العام قام مؤخراً باحتجاز أوراق الترخيص الرسمية التي تخص المركز للتضييق عليها، لافتة إلى أن هذه الأوراق والمستندات مثبته في المحكمة"، وأضافت: **"من الواضح أن هناك محاربة لكل إنسان مثقف في المجتمع، لا يغرّد وفق ما تهواه الجهات الرسمية المسؤولة"**.

40. ترى "مجموعة محامون من أجل العدالة" أن إغلاق مركز عصفور فلسطين الثقافي، إجراء غير قانوني، كون أن المركز مرخّص بصورة رسمية، وإن الإغلاق يأتي في إطار نهج الملاحقة الذي تمارسه أجهزة السلطة ضد المجموعات الثقافية والحقوقية الناشطة في الضفة الغربية المحتلة، مع العلم أن الأجهزة الأمنية أغلقت خلال العامين الماضيين أربعة مراكز ثقافية، دون أي سند قانوني لهذه الإغلاقات التي تأتي في إطار ملاحقة العمل السياسي والنقابي والحقوقي الذي يمارسه بعض الأفراد غير المحسوبين على السلطة.

5.3 شركة محامون من أجل العدالة

41. بتاريخ 26 آذار/ مارس 2023، تفاجأت "مجموعة محامون من أجل العدالة" بقرار مراقب الشركات لدى وزارة الاقتصاد الوطني في مدينة رام الله، بتقييد تسجيلها في سجل الشركات لدى الوزارة كشركة مدنية متخصصة في مجال العمل القانوني والحقوقي، واثناء مراجعة المجموعة لمراقب الشركات حول قراره المذكور، أبلغ الأخير المجموعة بأنه يتعين عليهم مراجعة جهاز المخابرات العامة في رام الله لرفع القيد.

42. المجموعة بدورها وفور تبلغها القرار المذكور بتقييد تسجلها كشركة مدنية قامت بحملة مناصرة تهدف لرفع القيد الصادر بحقها عن جهة غير مختصة وغير مخولة قانوناً، بل نظرت إلى القرار المذكور باعتباره جزء من مسلسل القمع والتحريض الذي تتعرض له على مدار سنوات نشاطها وبسبب مواقفها الصادرة عنها على خلفية دفاعها عن حقوق الإنسان في مدن الضفة الغربية المحتله، التي تشهد حالة قمع غير مسبوقة خلال السنوات الثلاثة الماضية.

43. وفي هذا السياق تشير المجموعة إلى أن قرار تقيدها المذكور، والذي أُلغي مؤخراً، تم تبريره لاحقاً من قبل وزارة الاقتصاد بعد توالي المواقف الرافضة لقرار التقييد من قبل منظمات حقوقية محلية ودولية، أن الشركة لم تقدم أي كشوفات تتعلق بعملها، سعياً من الوزارة المذكورة للتغطية على تدخل الأجهزة الأمنية في عرقلة عمل المجموعة والتأثير على قرارات الوزارة.

6 انتهاك الحق في مستوى معيشي كافٍ

44. الحق في مستوى معيشي كاف هو مفهوم أساسي في ميدان حقوق الإنسان، ويندرج ضمن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. يتعلق هذا الحق بضمان حياة كريمة ولائقة لجميع الأفراد، تشمل الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل، بحيث يمكن للفرد أن يحقق إمكاناته ويعيش بكرامة. يعتمد مستوى المعيشة على مجموعة متنوعة من العوامل مثل الدخل، وتوافر الخدمات الأساسية، وفرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، وغيرها.

45. ويُمثل هذا الحق قضية هامة في فلسطين، حيث يعيش الفلسطينيون في سياق تعقيدات سياسية واقتصادية، وتأثيرات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحصار المفروض على قطاع غزة، في الوقت الذي يسعى فيه الفلسطينيون إلى تحقيق مستوى معيشي كاف وكريم، تواجههم تحديات متعددة تؤثر على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، منها:

1. تعيش فلسطين أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب الانقسام السياسي، والحصار المفروض على قطاع غزة، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية. على الرغم من وجود إيرادت كبيرة للدولة تحصل عليها من الأفراد مقابل ما تقدمه من خدمات إلا أن تلك الإيرادات لا تستخدم في تحسين نوع الخدمة المقدمة أو في تطوير الوضع الاقتصادي للمواطنين.
2. ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل يعنيان تحديات كبيرة لتحقيق مستوى معيشي كاف ولائق للفلسطينيين.
3. الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة من قبل الاحتلال إسرائيلي يؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي وحياة السكان في القطاع. وتؤدي قيود الحركة والتجارة إلى تضرر القطاع الاقتصادي وتقييد الفرص الاقتصادية.
4. تشهد المناطق الفلسطينية نقصاً في الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، ما يؤثر بشكل كبير على جودة حياة السكان.
5. يعاني العديد من الفلسطينيين من ظروف معيشية غير كريمة بسبب الفقر والعوز، وهذا يؤثر على قدرتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية.
6. الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في السوق الفلسطيني، وتدني مستوى الرقابة عليها وعدم الإكتراث بها، مقارنة مع تدني مستوى دخل الفرد والأسرة، حيث أن الحد الأدنى للأجور في فلسطين لا يكفي تلبية الاحتياجات الأساسية.
7. الاقتطاع المستمر من رواتب موظفين القطاع العام الذي تفرضه الحكومة الفلسطينية منذ سنوات على الموظفين دون الاكتراث لحجم الضرر الذي يلحق بهم نتيجة لذلك، وعلى الرغم من المطالبة المستمرة بالرواتب والإضرابات إلا أن الوضع بقي على حاله إلى الآن.

46. ومن الآثار المأساوية التي أحدثها الإنقسام السياسي الفلسطيني قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2017، باتخاذ إجراءات ضد قطاع غزة المحاصر، وذلك في إطار سلسلة من العقوبات التي طالت حقوقهم الاقتصادية، من خلال إحالة موظفي القطاع العام إلى التقاعد، وتقليص المخصصات الطبية، وكميات الكهرباء، وزيادة ارتفاع الأسعار، وقد أثرت هذه العقوبات على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة كونها أتت في ظل الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على القطاع منذ العام 2007، ومست العصب الأساسي للحق في مستوى معيشي كافٍ للسكان وهو "الرواتب"، وذلك باستقطاع ثلث رواتب الموظفين وفي بعض الحالات قطع الراتب بشكل شكلي، لبعض الموظفين، كما جرى إحالة عدد كبير جداً من الموظفين العسكريين والمدنيين إلى التقاعد القسري خلافاً لإرادتهم ودون إعلامهم.

إن هذه العقوبات المفروضة على القطاع تصنف ضمن العقوبات الجماعية المنافية لما نص على القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً في المادة (15) منه، كما أن هذه العقوبات أدت إلى خلق أزمة اقتصادية تداعت آثارها على كافة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقطاع.

7 خاتمة وتوصيات

47. إن انتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قضية ذات أهمية بالغة وتُشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق حياة كريمة ولائقة للشعب الفلسطيني، تمثل هذه الانتهاكات انعكاساً للتحديات والضغوط السياسية والاقتصادية التي يواجهها الأفراد في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، وتؤثر هذه الانتهاكات بشكل مباشر على جودة حياة الأفراد وتقوض استقرار المجتمع وتفاقم العدالة الاجتماعية.

48. من الضروري أن تتخذ القيادة الفلسطينية والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إجراءات فورية لمعالجة هذه الانتهاكات، ويجب أن تُعطى الأولوية لتوفير فرص العمل اللائقة، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان اللائق للجميع دون تمييز. يجب أيضًا مكافحة الفقر والفساد وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تشجيع الاستثمارات الاجتماعية وتنمية القطاعات الإنتاجية. كما أن التوعية والتعليم العامين يلعبان دورًا أساسياً في مكافحة هذه الانتهاكات، حيث يجب أن يكون للأفراد فهم دقيق لحقوقهم وكيفية التصدي للظلم والاستغلال. ويجب أن تكون هناك جهود متواصلة لتوعية الأفراد بأهمية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكيفية مطالبة بها.

49. إن الانتهاكات التي مورست خلال الفترة الماضية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية مقلقة للغاية، ويجب العمل على وقفها بكافة السُبل الممكنة، حفاظاً على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وضماناً لدولة القانون والمؤسسات. وعليه، نقترح مجموعة من التوصيات آملين من لجنتكم الموقرة إلزام دولة فلسطين بتطبيقها والعمل بها:

(1) إلزام دولة فلسطين بإصدار قانون ينظم العمل النقابي ويحمي حقوق العاملين في هذا القطاع.

(2) إلزام دولة فلسطين باتخاذ إجراءات جدية لمعالجة جريمة التحرش الجنسي، وتبني قوانين فعالة لحماية النساء من التحرش. ويجب أن تكون هذه الإجراءات متكاملة وتشمل التشريعات، وتطوير آليات تقديم الشكاوى، وتقديم الدعم للضحايا.

(3) مطالبة دولة فلسطين بحل أزمة الرواتب في الحال، ورفع كافة العقوبات الاقتصادية عن قطاع غزة وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة.

(4) مكافحة الفساد والمحسوبية بإلزام دولة فلسطين بالقيام بإصلاحات هيكلية وسياسات شفافة تضمن توزيع الفرص والمزايا بناءً على المعايير العادلة والقائمة على الكفاءة والجدارة، ويجب أن تتضمن هذه الجهود تعزيز الحوكمة وتعزيز مفهوم المساءلة لضمان أن القرارات والتصرفات تعكس مصلحة الجميع وليس فقط مصلحة أقلية محددة.

(5) مطالبة دولة فلسطين بتفعيل دور الجهات الرقابية على عمل المؤسسات الحكومية، وجدية المساءلة والمحاسبة، وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في عمل الشركات والمؤسسات والجمعيات وتصويب وضع الشركات والمؤسسات التي تعرضت للإغلاق، وفيما إذا كان هناك سبباً حقيقياً للإغلاق فيجب أن يتم وفق الإجراءات القانونية السليمة لا وفق ما تبتغي الأجهزة الأمنية.